



الجمهورية اللبنانية  
وزارة المالية  
الوزير

**التاريخ: 2017/10/27**

**الحضور الكريم،**

يشرفني المشاركة في هذا المؤتمر القيم برعاية فخامة رئيس الجمهورية وحضور الشخصيات الرسمية والخبراء المختصين.

ان نقول الطاقات اللبنانية، من البديهيات أن تحضر صورة لبنان بجغرافيته وموقعه، وبثرواته المائية والنפטية، والجمالية والدينية كما تحضر صورة وطن الحوار لبنان، برسالته التي عبّر عنها البابا القديس يوحنا الثاني، صورة الوطن الذي نسعى لان يكون ملتقى الحضارات. كما تحضر صورة اللبناني عبر تاريخ وجوده على هذه البقعة وما خلق وما أبدع في أكثر من مجال ثقافي واقتصادي وتجاري وسياحي على مدى التاريخ المليء بالحقبات المختلفة التي فيها من التحديات أكثر مما فيها من الرفاه والاسترخاء.

وإذا استثنينا التحديات السياسية والامنية، يضاف اليها الاعتداءات والاطماع الاسرائيلية التي غالباً ما كانت تضي على واقعنا حالاً من اللا استقرار ، فان التحديات الاقتصادية والاجتماعية لم تكن في المقابل تمر بالشكل السلس والسهل، وهي على هذه الصورة مستمرة حتى الآن.

لكننا من منطلق ايماننا بالإنسان اللبناني وبطاقاته العلمية، والتي دفعت العديد من ابناء هذا الوطن نحو العالمية، قادرون من خلال صوابية الاستثمار في هذه الطاقات وحسن توظيفها، وفي مقدمها الطاقات البشرية، مضافاً إليها ثروة وهبنا الله للبناننا في بحره. لقدرون على رفع مستوى الانتاجية المرجوة، ومستوى النتائج في كل قطاع من القطاعات.

وللوصول الى تلك النتائج المتوخاة يتوجب علينا اليوم أن نحدّد ونقيم التحديات العديدة التي تواجهنا بالاستناد إلى أسس واضحة وجزلية تخولنا المعرفة الدقيقة للأمور والأولويات التي يجب ان نعالجها، ومعرفة قدراتنا، مستفيدين من الوضع الداخلي المتماسك والوضع الامني المستتب الامر الذي يساعدا على ان نوجّه قدراتنا إلى الشائين الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا يتطلب منا رسم خارطة طريق واضحة تخولنا أن نستغل قدراتنا المتاحة وخاصة قدرات شبابنا بالشكل الامثل تعليمياً وتدريباً لكي نرفع من أمانيه وطموحاته ونتخطى مرحلة إحباطه التي أدت إلى خوض غمار أسواق العمل في الخارج وأن نستغل طاقته الواعدة بالشكل الذي يحصّن اقتصادنا ويحصّن واقع شبابنا ويحقق أحلامه

فمثلاً وفي النظر إلى اقتصادنا وتقييمه بتجرد، نطرح السؤال: ما هي العوامل التي أدت إلى إحباط وتذليل شبابنا وقدراتنا؟

شهد لبنان خلال السنوات السابقة أزمت عديدة على مختلف الأصعدة؛ حيث أن عدم الإستقرار الأمني والإقتصادي في الدول المجاورة لا سيّما تداعيات الأزمة السورية من جهة، والفراغ الرئاسي اللبناني الذي دام لحوالي سنتين ونصف من جهة أخرى، أدّى إلى تدني نسبة النموّ ما دون الأرقام

المقدرة وما دون الإمكانات المحتملة للإقتصاد اللبناني والتي تقدر بحوالي 5%. فخلال السنوات الخمس الأخيرة، ومع بدء الأزمة السورية في العام 2011، إنخفض معدل النمو إلى 1.8% خلال هذه الفترة، بالمقارنة مع معدل نمو مرتفع وصل إلى 6.9% في مرحلة ما بين 2005 و2010.

بالنظر إلى الفترة الممتدة من عام 2005 إلى عام 2016 يمكننا أن نرى بوضوح أن الإقتصاد اللبناني مرّ في مرحلتين أساسيتين. الأولى إمتدت من بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان والنهضة العمرانية التي إبتدأت في 2007 حتى نهاية 2010، إذ شهد فيها لبنان إنتعاش للحركة الإقتصادية ونمواً إستثنائياً إنعكس بشكل إيجابي على أداء المالية العامة وأدى إلى تراجع نسبة الدين العام من الناتج المحلي بشكل ملحوظ. وبالرغم من أهمية هذه المرحلة وأثرها على النمو الإقتصادي والمالي، فهي كانت غير مستدامة بسبب إعتماها بشكل أساسي على قطاعات متقلبة مثل قطاعي السياحة والعقارات، أما التحسن المؤقت في المالية العامة خلال هذه الفترة، فقد أحجب المشاكل الهيكلية والتنظيمية في القطاع العام والتي تجلّت نتائجها بوضوح في مرحلة ما بعد 2010. فالمرحلة الثانية الممتدة من 2011 إلى 2016 شهدت تراجعاً حاداً في النمو الإقتصادي أثر بشكل مباشر على المالية العامة من خلال إنخفاض في نسبة الإيرادات وبمستوى نفقات مرتفع والذي تكوّن من بنود ملزمة مثل كلفة الدين والرواتب والأجور وملحقاتها، بالإضافة إلى ملفات طال الوقت على البت فيها مثل البنى التحتية المترهلة والضعف في جباية الضرائب.

فبذلك عادت نسبة الدين العام إلى نمط تصاعدي مع توقعات لنمو متواضع في السنوات القادمة نلحظ أهمية الإصلاحات الضرورية لتفادي تداعيات سلبية على العجز والإستقرار المالي والإقتصادي.

إن النواقص العديدة في الادارة وفي البنى التحتية في جميع المرافق أدت إلى تكلفة عالية ووضع غير مؤات للاستثمار الخاص. وهو العامود الفقري لنمو الإقتصاد وخلق الفرص: ولقد أتى تصنيف لبنان من الدول الأدنى في بيئته لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبلغ تصنيفه الأخير 126 بين 186 دولة بينما تحقق سنغافورة (على سبيل المثال) الدرجة الثالثة عالمياً.

ودولياً أيضاً يؤخذ على لبنان في الظرف الحالي، أنه لا يوفر المحيط المشجع للأعمال، ويعتبر من الدول ذات المخاطر المرتفعة. وحسب تقرير ال World Economic Forum يعاني القطاع الخاص من مشاكل عدة ادت إلى تصنيف قدرة الإقتصاد اللبناني التنافسية للرقم 101 على أساس مسح شمل 144 دول جرى في عام 2016. وأبرز العوامل التي أدت إلى تلك المشاكل :

- البنية التحتية المصنفة 144/117
  - السياسات الاقتصادية 144/136
  - فعالية سوق العمل 144/104
  - فعالية الاسواق 144/69
- و هي تصنيفات متدنية بطبيعة الحال بالمقارنة مع الدول الأخرى.

كما أن من اهم العوائق التي تواجه مؤسسات الاعمال يبرز الفساد وبيروقراطية القطاع العام والمستوى المنخفض للمسؤولية في العمل.

من هنا يتوجب علينا معالجة جميع العوائق التي تواجهنا من نقص في خدمات المؤسسات، والتشريعات والاجراءات المعقدة في مجالات عدة. ولا يكفي أن نولي الاهتمام لمرحلة واحدة كإقرار الموازنة، التي برزت عندنا كخطوة ضرورية فيما هي تعتبر في الدول الأخرى أمراً واقعاً. كما لا بد من أن نقوم بصياغة حلول سريعة لمشاكل إدارة القطاعات، ما يستوجب قرارات تكون نتائجها آنية مقارنة بالاستثمارات الكبيرة التي تستغرق وقتاً طويلاً لتنفيذها، وهذا يفرض أن تركز الخطوات الأولى على توفير المناخ الملائم لعمل وتطوير القطاع الخاص، إضافة إلى توفير البنية التحتية لدعمه راهناً ومستقبلاً، وأن تقوم الدولة بدور المكمل لدور القطاع الخاص وليس البديل عنه، فيقتصر عملها على القطاعات ذات التكلفة المنخفضة.

أما في القطاعات الأخرى فمن المفيد أن يكون القطاع الخاص الرائد فيها لما لفوائده العديدة من خفض التكلفة ورفع الانتاجية.

أن الوصول إلى الريادة يستلزم إدارة فعلية وفاعلة للمؤسسات في جميع المرافق وإعداد قوانين واضحة ومبسطة، وبنية تحتية تدعم القطاع الخاص ومشاركة هذا القطاع في تطوير سوق العمل وتبسيط الإجراءات.

أما على صعيد السياسات المالية والنقدية فلا بد أن تكون داعمة هي بدورها لعمل القطاع الخاص. وفي هذا الإطار يجب أن ينصب الاهتمام والجهد لتقليص الفجوة في الحسابات المالية بقدر الإمكان. ونحن لدينا القدرة على تحقيق ذلك في مجالات عدة.

لقد كانت الضرائب المطروحة في موازنة عام 2017 خطوة في هذا الاتجاه كي نرفع إيرادات الدولة. وأن كان أمامنا عدة اجراءات ضرورية وجب تنفيذها للوصول إلى وضع مالي متوازن لا يشكل عبئاً على الاقتصاد بل داعماً له، وتشمل هذه الاجراءات تحسين الجباية في جميع مرافق الدولة.

أما في مجال النفقات فيجب إصلاح الكهرباء في أسرع وقت ممكن والإستفادة من قانون الشراكة مع القطاع الخاص

(PPP). ووقف الهدر في مجالات أخرى، وخلق توازن مالي وخفض معدلات الفائدة لما له من اثر على دعم الليرة اللبنانية.

لقد جاءت زيادة الرواتب كعامل تستطيع الحكومة من خلاله ان تستقطب طاقات جديدة من القطاع الخاص وأن تتجه نحو تحسين القدرات بدلاً من زيادة الاعداد.

أما على صعيد قطاع النفط والغاز نحن سنشهد وضع نتائج أول دورة تراخيص للمرة الأولى على جدول مجلس الوزراء والذي سيفتح الباب في ظلّ توافق سياسي على اكتمال الإطار التشريعي بما فيه قانون الصندوق السيادي، قانون الشركة الوطنية للبترول وقانون الأنشطة البترولية في البر. هذا القطاع ليس فقط فرصة تاريخية لانماء البلد بل فرصة لاسترجاع شبابنا و شاباتنا من المغترب والاستثمار في هذه الطاقات في سبيل لبنان.

إن لبنان على مفترق طرق، فقد يواجه تحديات كبيرة في السنوات الخمس القادمة إمّا تصل به إلى سيناريوهات مالية وإقتصادية صعبة مليئة بالتعثرات والإخفاقات، أو سيناريوهات مكلفة بالنجاحات والنهوض الإقتصادي في حال تحسّن لبنان من خلال إصلاحات هيكلية وضرورية. فالتطورات الخارجية في الأسواق المالية العالمية لا يملئها لبنان ولا إقتصاده، بلّ هو عرضة لها ويتأثر بشكل مباشر بها.

إن الخطوات الطارئة التي يجب على لبنان القيام بها هي:

- إصلاح قطاع الكهرباء الذي يهدد مصير الإقتصاد اللبناني بأكمله و تطوير البنية التحتية لتوفير القاعدة الانتاجية للقطاع الخاص
- تحسين الإجراءات الإدارية وعمل المؤسسات في جميع المرافق
- تطوير قطاع النفط والغاز بأسرع وقت

- تعزيز قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز إيرادات الإتصالات وإصلاح القطاع ليصبح عصرياً ومتكاملاً.
- تطوير إنتاج القطاع الزراعي والصناعي للتخفيف من عبء العجز في الميزان التجاري الذي يؤثر على القطاع المالي
- تطوير وتنويع القطاع السياحي لجذب السواح من مختلف مناطق العالم إستعداداً لمرحلة ما بعد الأزمة السورية
- خلق فرص عمل جديدة وذلك بالاستفادة من المواهب البشرية الموجودة في لبنان، من خلال توجيهها وتأهيلها بحسب متطلبات أسواق العمل

فإذا ما تم تنفيذ الإصلاحات التي تستهدف كامل القطاعات، بالإضافة إلى استخراج النفط والغاز، وإذا تمت الإستفادة من إعادة إعمار سوريا، سوف يشهد لبنان تنوعاً في اقتصاده، الذي بدوره سيرفع من أدائه ويعزز قدرته على تجاوز أي نوع من الأزمات.

وفي الختام لا يمكن الا التأكيد على ثقتنا وإيماننا بالطاقات اللبنانية وهي معروفة دولياً، في أكثر من مجال، وقد برعت المؤسسات وكذلك الأفراد في جميع أصقاع العالم وهذا مشهود له. لكن لنكن صريحين، إن الدولة اللبنانية لم تستطع الى الآن أن تقدم البيئة الحاضنة لهذه القدرات لأسباب عديدة، جزء هام منها تعود أسبابه الى التقصير الفاضح تجاه الطموحات المتوفرة لدينا والتي تنتج عنها الإحباط لفئات عدة من شبابنا. من هنا لا بد من ورشة اصلاح شاملة في غالبية المرافق وخاصة البارزة والواضحة منها التي أتينا على ذكرها.

يبقى أن من واجبنا قبل ان ندعو شبابنا للعودة إلى الوطن الأم، أن نقوم بواجباتنا أولاً.

**المكتب الإعلامي**